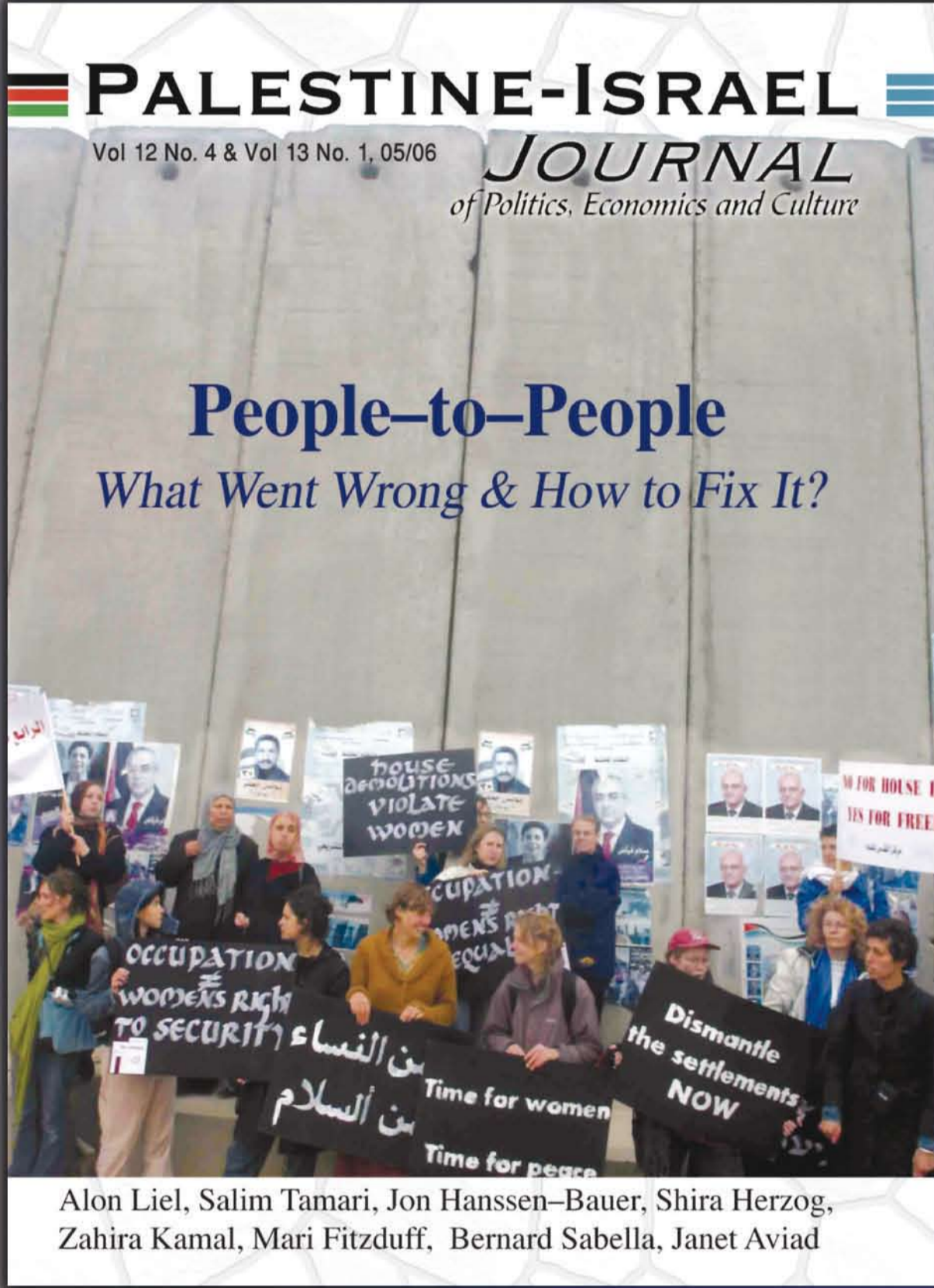


Palestine-Israel Journal,  
East Jerusalem, P.O. Box 19839  
Tel: 972-2-6282115  
fax: 972-2-6273388  
E-mail pij@palnet.com  
http://www.pij.org

# PALESTINE-ISRAEL

## JOURNAL

of Politics, Economics and Culture



### فلسطين - إسرائيل

جاءت فكرة تأسيس وإصدار مجلة فلسطين - إسرائيل في أعقاب اتفاقية أوسلو. وقد تبلورت هذه الفكرة من قبل كل من فيكتور سيلغمان وزباد أبو زياد. فقد كان فيكتور من بين مؤسسي مجلة «نيو أوت لوك» التي وصلت في تلك المرحلة إلى نهاية الطريق وتوقفت عن الصدور.

وكان زياد قد شرع منذ عام 1986 في إصدار صحيفة فلسطينية باللغة العبرية أسماها جيسر (الجسر) ثم قرر في أعقاب أوسلو وقف الجسر عن الصدور.

وقد اتفق فيكتور وزباد على إصدار مجلة جديدة باللغة الإنجليزية تحمل اسم فلسطين - إسرائيل جورنال سياسية، ثقافية - اقتصادية. كانت نقطة الانطلاق لهذه المجلة هي الإقرار بأن أي حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يجب أن يكون على أساس دولتين للشعبين وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية إلى جانب دولة إسرائيل. وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقد عمدت المجلة إلى تناول المواضيع الحرجة والحساسية ذات الصلة بالصراع. وفتح باب النقاش حول هذه المواضيع. دون رقابة أو تدخل فيما يكتب. ويتم بيع هذه المجلة في العديد من المكتبات إضافة إلى أن هناك أكثر من ألف مشترك في مختلف أنحاء العالم يتلقون المجلة بشكل منتظم. ومن بين المشتركين المئات من كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وأمريكا اللاتينية.

وبالإمكان تصفح مكان هذه المجلة على الإنترنت في العنوان <http://www.pij.org> أو الكتابة إليها على البريد الإلكتروني [pij@palnet.com](mailto:pij@palnet.com) وطلب نسخة مجانية للاطلاع عليها أو الاشتراك فيها.

وهذه المجلة هي مجلة فصلية متخصصة شبه أكاديمية يساهم في كتابة المواد التي تنشر فيها أساتذة جامعات ومفكرين وكتاب من إسرائيل وفلسطين والعالم.

هيئة التحرير

### مجلس التحرير

دا ني روبنسشتاين، جابي برامكي، بوغاز عبرون، وليد سالم، آري راث،  
زهرة الخالدي، دانييل برتال، ليس العلمي، جاليت حزان - روكم، خالد أبو عكر،  
جالية جولان، نظمي الجعبة، جرثون باسكين، رياض المالكي، آفي هوفمان،  
عطا القيمري، بنجامين بوغروند، نافذ نزال، سمحة بحيري، نادي نصر - نجاب،  
دان جيكوبسون، جمانة جاعوني، دان ليون، جميل رباح، اسحق شنييلد.

### مجلة فلسطين - إسرائيل

سياسية ثقافية اقتصادية

#### المؤسس

فيكتور سيلغمان و زياد أبو زياد

#### رئيس التحرير

زياد أبو زياد و هليل شبنكر

#### مستشار التحرير

فيكتور سيلغمان

#### مدير التحرير

ليلي دبدوب و آفي هوفمان

## بناء السلام بين الشعوب

# الحركة النشطة للوراء

## دروس مستقاة من برنامج "شعب لشعب"

### الاسرائيلي - الفلسطيني المدعوم من

### قبل النرويج

كان جون هانسين باوير أحد «المهندسين» المركزيين لبرنامج «شعب لشعب»، وخدم كرئيس لهذا البرنامج ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٣. وهو يعمل الآن في وزارة الخارجية النرويجية. وتعتبر مقالته عن وجهة النظر النرويجية حول برنامج «شعب لشعب» وتشير الى الدروس المستفادة من هذا الجزء المحدد من عملية السلام.



جون هانسين - باوير

لقد استلمت النرويج دعوة من قبل السلطتين الفلسطينية والاسرائيلية في عام ١٩٩٥ لتقديم المساعدة اليهما كي يتم البدء في برنامج «شعب لشعب» رسمي من أجل النهوض بمستوى الحوار والعلاقات ما بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي ومن أجل الشرح الأوسع للجماهون حول عملية السلام والحالات التي تمر بها ونتائجها المتوقعة. ولقد تم تأسيس هذا البرنامج من قبل المفاوضين الرئيسيين في قناة أوصلو التفاوضية السرية. وكان الهدف منها هو السماح لنظرء من كلا الجانبين أن يلتقوا في اطار شرعي بعد اتفاق الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي على الاعتراف المتبادل.

وبما أن النرويج اختيرت لرعاية هذا البرنامج، بدأت التحضيرات الواسعة المدى لتصميمه بروح من التفاؤل الكبير. واستند هذا التصميم على افتراضين أساسيين هما أن العملية السلمية ستتلو اعلان المباديء وأن التعاون المتزايد ما بين الجانبين سيؤدي في النتيجة المحصلة الى انتهاء ناجح للصراع. ولكن وللأسف كان هذان الافتراضان مشابان بالتفاؤل غير الواقعي.

فلقد كانت طموحات طاقم التصميم ورؤسائهم تتضمن جسر الهوة ما بين المستوى الأعلى للسلطات والمفاوضين والجموع العريضة من المواطنين على الجهتين على أمل حشد الرأي العام وكسب مؤازرته للبرنامج. وكان مفتاح هذه العملية التعرف على القضايا الحيوية التي من الضروري تركيز الجهود حولها من أجل التأثير على نظم اجتماعية أوسع.

لقد بدأ بناء البرنامج في شهر أيلول من عام ١٩٩٥ على المستوى الاجرائي وتم تسمية مجموعة من المنظمات غير الحكومية من كلا الجانبين للتخطيط للبرنامج. واستفادوا من تسهيلات سكرتاريا نرويجية مشتركة. وكان على هذان الفريقان البقاء على الاتصال الدائم من أجل حل جميع حالات سوء التفاهم. ولكن هذا التخطيط تزامن مع موجة العنف التي تم فيها اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين وقام شمعون بيريس بشن عملية اجتياح عسكرية في جنوب لبنان. وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الطاقم، أثرت الأجواء السياسية الاسرائيلية المتقلبة على فرص نجاح البرنامج.

وحاول الطاقم أن يتأقلم مع السياسات المتقلبة في الشرق الأوسط. فاجه البرنامج بشكل أكبر نحو دعم منظمات المجتمع المدني القاعدية المشتركة في برامج ثنائية. وأصبح تصميمها يستند أكثر الى ردود الفعل بدل اطلاق تدخلات مبادرة. وتمت الدعوة لانشاء مشاريع لديها علاقة في البرنامج عبر وسائل النشر الفلسطينية والاسرائيلية بالتركيز على مجالات الثقافة والحوار والشباب ووسائل النشر والبيئة.

وعبر السنين التالية تمت الموافقة على هذه المشاريع واطراف أصناف جديدة. ومع ذلك عرقلت قضية التصاريح وعرقلت حركة المشاركين الفلسطينيين النجاح الكامل لهذه النشاطات. واستمر الجو السياسي بالجنوح نحو العدائية خلال عام ١٩٩٩ ولكن النرويجيون استمروا في محاولاتهم من أجل إيقاف الصراع وابقاء البرنامج حيا. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠١ وصل التوتر نقطة الغليان وكان من المستحيل الاستمرار بمشاريع «شعب لشعب». ومع وصول عام ٢٠٠٣. توقف البرنامج بشكل كلي.

وكان تقييم النرويجيين للبرنامج أنه لم يتناسق مع التصميم الأصلي مع أن النموذج الذي اتبع كان قادرا على تخطي الكثير من المصاعب. ولكن انهيار عملية السلام كان السبب الرئيسي لعدم قدرة

أعلنت اسرائيل منذ عام ٢٠٠٢ انها ستتبنى سياسة الخطوات احادية الجانب في المناطق الفلسطينية المحتلة. بذريعة «عدم وجود شريك» لمبادرات السلام. ولكن هذا الأسلوب فشل في قطاع غزة. وكان ذلك الفشل البرهان القاطع على أن الاجراءات الأحادية الجانب لن تؤدي الى السلام. وأن السلام الحقيقي لن يأتي الا عبر المفاوضات والخطوات الثنائية.

وتبين من التطورات الأخيرة على الساحتين الفلسطينية والاسرائيلية أن نشاطات «شعب لشعب» ما بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والاسرائيلية قد أصبحت مهمة أكثر من أي وقت مضى. وأن الجهود المبذولة لاعادة بناء الثقة وفتح قنوات الاتصال ما بين الشعبين على الطريق نحو السلام يجب أن تستمر.

قد يتم التوصل الى السلام ما بين الحكومات ولكن يجب اتخاذ خطوات اضافية كي يتم اوصول هذا السلام الى الشعوب وترسيخه على أرض الواقع. وبذلك نستطيع القول أن التقدم في المجال السياسي يعكس على نجاح فعاليات السلام ما بين الشعوب والعكس صحيح أيضا.

لقد أدى فشل المفاوضات السياسية واندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول من عام ٢٠٠٠ الى نكسة كبيرة لفعاليات «شعب لشعب». وفي فترات لاحقة اتهم نشطاء هذه الفعاليات بالتعامل من أجل تطبيع العلاقات مع الاحتلال الاسرائيلي دون الحصول على السلام. ولكن الهدف الرئيس لهذه النشاطات يبقى تعميق الوعي حول منافع السلام وخلق المصالح المشتركة لكي تتمكن الشعوب من ادراك ما قد تخسره اذا فوتت فرص السلام.

ولقد قامت العديد من المؤسسات المحلية والاقليمية والعالمية بجهود حثيثة على هامش العملية السياسية من أجل المساهمة في صنع السلام ما بين الشعوب. واستخدمت موارد هائلة. لكن الهدف المنشود ما زال بعيدا جدا. وما زال السبب الرئيس للصراع قائم. وما زالت القضية الفلسطينية بأكملها بحاجة الى حل. في وقت تزداد فيه بشاعة وغلاظة الاحتلال الذي بات يستخدم أفضع أشكال القهر. ولكن كل ذلك لن يمنعنا من الحفاظ على جهودنا من أجل بناء السلام العادل. ولأن هذا الهدف

بالأهمية قررت مجلة **Palestine-Israel Journal** تكريس هذا العدد لتقييم تاريخ والأجازات واخفاقات مبادرة «شعب لشعب». ويبقى هدفنا التعلم من التجارب حتى نستطيع أن نستمر بفاعلية وجماعة أفضل من ذي قبل.

زيد أبو زياد



# مستقبل نشاطات «شعب لشعب»

لي برلمان

و ناديا نصر- نجاب

مشتركة للتضامن حول قضايا حقوق الانسان الموجهة للنضال ضد الاحتلال واجتماعات تفاوض «المسار الثاني» التي استمرت رغم الظروف الراهنة من التوتر الشديد.

## ما زال لدى نشاطات

### «شعب لشعب» دور مهم

سيتطرق هذا العدد من المجلة الى تعقيدات هذا الموضوع عبر تحديد التعريفات المختلفة لمصطلح «شعب لشعب». اذ يعكس هذا المصطلح الكثير من عدم الوضوح السائد في هذا المجال . فليس من الواضح ان كان يشير الى الاجتماعات ما بين الأمم أم الأفراد أو اذا كان يشير الى محاولات منتظمة للتغيير الاجتماعي أو الى بناء العلاقات على أرض الواقع. فستركز المقالات اللاحقة على المنظور الاسرائيلي والفلسطيني والدولي بالنسبة لنشاطات «شعب لشعب» كمبادرة رسمية وتقييمات لعمل هذه النشاطات والدروس المستخلصة منها. والرأي السائد المشترك في أكثر المقالات هو أنه لا زال هنالك دور مهم لهذه النشاطات لمواجهة الظروف الراهنة رغم وجود المشاكل والمعوقات الكثيرة. وتؤيد الآراء المطروحة في هذا العدد أيضا الحاجة للاتصال والحاجة من أجل توظيف استراتيجية أكثر فعالية.

وتغوص نقاشات الدائرة المستديرة في هذا العدد الى أعماق المضامين والمفاهيم الختلة للعثرات التي واجهت نشاطات «شعب لشعب» كنافذة نحو الوصول الى فرص محتملة في الوقت الحالي.

وفي النهاية تصور المقالة تجربة إيرلندا الشمالية بمجال الاستراتيجيات المتعددة الأهداف والمتعددة المستويات والجهود التي بذلت لرأب صدع ذلك الصراع.

ونأمل أن يستطيع هذا المشروع المشترك أن يقدم مشاركة متواضعة نحو تطوير النقاش حول صنع السلام والوصول الى التفاهم ما بين الاسرائيليين والفلسطينيين وخلق حقائق جديدة وأكثر اشراقا على أرض الواقع.

«شعب لشعب». ليس من أجل مجرد اجراء تمرين ذهني خليلي بل لأن هذا التحليل قد يساعد في الوصول الى الحقيقة والى استراتيجية جديدة وأيضا من أجل التعلم من الخبرات الطويلة للعديد من المشاركين من الطرفين. لقد وضعنا اسألة صعبة وتلقينا اجوبة جدية وصريحة . ونأمل عبر

التي تتم على الجانب الاسرائيلي. فحرم الكثير من الفلسطينيين من التصاريح بما خلق جواً مشحوناً وسيطر هذا الموضوع على النقاش خلال هذه اللقاءات. وعرقلت هذه العوامل التي فرضت أمراً واقعاً وتغييرات سياسية . النقاشات والأطر التي قد تم التخطيط لها.

منذ انتفاضة الأقصى لم تتم أية اتصالات أو متابعات بين المشاركين الاسرائيليين والفلسطينيين

يجب تجنب أخطاء الماضي حتى نتمكن من بناء السلام الحقيقي

توجيه الاسئلة الصعبة والمهمة وعبر تلقي الاجابات الصريحة المستندة الى الحقائق أن نمكن جميع الجهات المهتمة أن تفحص الأهمية الحالية لنشاطات «شعب لشعب» وفي ذات الوقت أن نتجنب الأخطاء المرتكبة في الماضي. حتى نتمكن من بناء سلام فعال . ان نسهل جهود السلام في المستقبل. ويشرح الكثير من ساهموا في هذا العدد من المجلة باستفاضة حول ما يعتقدون أنه الطرف الصحيح للنجاح وعن طرق الوصول اليه.

أما في الوقت الحاضر تواجه الجهود المشتركة الكثير من المعوقات. بالإضافة الى عدم السماح للفلسطينيين للوصول الى داخل اسرائيل. وهناك أيضا حواجز نفسية كبيرة تتعلق بالأساس بعدم الثقة ما بين الجانبين . وتذكرنا هذه العثرات الجديدة -القديمة بسنوات السبعينيات عندما كان ناشطوا السلام الآن يتكرون طرق «خلافة» للالتقاء بنظرائهم الفلسطينيين. وتركزت معظم النشاطات العريضة الانتشار في التسعينيات على السعي للوصول الى قطاعات متعددة في المجتمعين الاسرائيلي والفلسطيني. ولكن هذه النشاطات تقلصت بدرجة كبيرة بالرغم من الجهود المستمرة لنشاطات

ومنذ انتفاضة الأقصى لم تتم اية اتصالات أو متابعات ما بين المشاركين الاسرائيليين والفلسطينيين. ولقد فشلت الاتصالات ما بين الفلسطينيين والاسرائيليين اذ لم ينتج عنها أية تأثيرات جاده على طبيعة العلاقة ما بين المشاركين خارج اطار الجدول الزمني المحدد للقاءات.

## البحث عن الحقيقة وعن

### الاستراتيجيات المناسبة

لم تكن الزوايا التي تم النظر من خلالها الى هذه النشاطات المشتركة أو التحليلات حولها متناظرة وفي بعض الأحيان كانت متضاربة. واليوم عند مراجعة هذه النشاطات . بعد مرور قسط من الزمن وصلنا الى بعض التقييمات المتشابهة والمتضاربة في آن واحد. ولكننا رغم ذلك وافقنا أن نقوم بالتنسيق المشترك لهذا العدد المهم من مجلة **Palestine - Israel Journal** حول مستقبل نشاطات «شعب لشعب». بما يتيح مجالاً نادراً للتأمل النقدي.

فهنالك حاجة اليوم . لاجراء خليل جدي للأسباب التي أدت الى فشل نشاطات

شكل منطلق «شعب لشعب». الذي ترجع جذوره الى نشاطات السلام الريادية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي . جزأ أساسيا من اتفاقيات أوسلو. وتم تنظيم هذه النشاطات تحت رعاية الحكومة الاسرائيلية والسلطة الوطنية بدعم مادي ومعنوي من المجتمع الدولي. وكان هدفها تنمية العلاقات القاعدية ما بين المجتمع المدني الفلسطيني والاسرائيلي ووضع الأسس لثقافة السلام والتعايش ما بين الشعبين. وظهرت هذه النشاطات في اطار محاولات لتغيير الرؤية النمطية من قبل المجتمع الفلسطيني نحو اسرائيل والمجتمع الاسرائيلي نحو الفلسطينيين ولتنمية التعاطف والاعتراف بحاجات وأهداف المجتمع الآخر.

ومن الواضح أن هذه المحاولات لم تحظ بالنجاح أو التوفيق. والحقيقة الساطعة هي أن محاولات دعم السلام والتوصل الى حل للنزاع عبر سبل سلمية قد تأثر في المجتمعين بالأحداث والاجراءات على أرض الواقع التي أدت في النهاية الى انهيار العملية السلمية.

ولقد عكست التجارب المشتركة في الوقت السابق تفاوتاً واضحاً ما بين القراءات الفلسطينية والاسرائيلية لهذه النشاطات وبالذات خلال التنسيق لها وادارتها.

## التغلب على عدم الثقة

### والمعوقات الخارجية

شكل الشعور بعدم الثقة العثرة الرئيسة في المراحل الأولى من هذه النشاطات. ولم يرغب المشاركون الاسرائيليون اللقاء في المناطق الفلسطينية خلال اللقاء الأول حتى التقوا بالمشاركين الفلسطينيين. وكانت المشكلة الكبيرة الأخرى تتعلق بالعثرات التي واجهت المنسقين للنشاطات عند محاولتهم الحصول على تصاريح للمشاركين الفلسطينيين حتى يستطيعوا المشاركة في اللقاءات

# رأب الصدع والانفصال : هل ذلك ممكن

## في حالة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ؟



برنارد سابيللا

يتطرق الدكتور برنارد سابيللا ، وهو عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني، في مقاله «رأب الصدع و الانفصال» الى آخر التطورات على الساحة الاسرائيلية الفلسطينية - أي الانسحاب الاسرائيلي من غزة واستمرار اسرائيل في بناء الجدار في الضفة الغربية والى تأثير هذه التطورات على عملية الوفاق ورأب الصدع، وفي مايلي ملخص لما ورد في مقاله.

في البداية يشرح د. سابيللا عن الأشكال المختلفة للمجموعات التي تعمل في مجال النشاطات الاسرائيلية الفلسطينية المشتركة لبحث الوضع. ويقدم شرحاً أيضاً حول المحفزات التي دفعتها الى مثل هذه النشاطات. فهناك مجموعات تعمل في هذا المجال على أساس أن الفلسطينيين عليهم أن يقتنعون بالسلام ويعتقدون به من أعماقهم من أجل القبول بالوفاق ورأب الصدع. وتفترض أن الاسرائيليين قد وصلوا الى هذه الحالة. وهناك مجموعات يحفزها الحرص على الشباب في الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي لأنهم يعيشون في منطقة يشوبها النزاع ولذلك فهم يعملون في مجالات عملية. ولقد تأثرت هذه النوعية من المؤسسات والمجموعات بسياسات الفصل المتصاعدة. وتركز المجموعات المدعومة من قبل المؤسسات الداعمة الكبيرة والغنية مثل الاتحاد الأوروبي على النشاطات الداعية الى السلام والتعاون والتقارب والتي أصبحت تتخذ شكل «الصناعة». ويشتمل هذا النوع من المجموعات التي تلهث وراء المصلحة مؤسسات مهنية أصبحت تتأثر بسياسات الانفصال التي أدت الى انقطاع مصادر رزقها بشكل كبير. وهناك مجموعات أخرى دولية تركز على إنهاء الاحتلال والترويج للوفاق. ويجب إعادة تقييم عملها أيضاً في ظل ظروف الانفصال.

ولقد تأثر عمل جميع هذه المجموعات والحلول التي تصبوا اليها بسبب سياسات الفصل العنصري الحالية. وستشكل المناطق من الضفة الغربية والقدس الشرقية التي سيتم ضمها الى اسرائيل عثرة ملموسة في طريق المساعي نحو السلام ورأب الصدع. وفي حالة اقامة الدولة الفلسطينية فان هذه الاعتداءات على حدودها الجغرافية سيهدد امكانيات استمراريتها. وستؤدي النتيجة المحصلة لبناء الجدار كجزء من السياسات الاسرائيلية الأحادية الجانب الى تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية الى معازل أو «كانتونات» متفرقة.

العلاقات ستتغير على الأرجح وبشكل كبير  
إذا حصل تغيير جذري في سياسات اسرائيل  
وإذا أصبحت تحترم القانون الدولي وحقوق  
الانسان الفلسطيني

الجدار يؤدي الى تقطيع أوصال المناطق  
الفلسطينية الى كانتونات

ولذلك فانه من المستحسن أن تغير هذه المجموعات من مسار جهودها نحو فضح هذه السياسات والاجراءات الأحادية الجانب بدلاً من محاولة تغيير العلاقة ما بين الشعبين قبل التعامل مع قضايا الانفصال بالشكل الصحيح. فالعلاقات ستتغير على الأرجح وبشكل كبير إذا حصل تغيير جذري في سياسات اسرائيل وإذا أصبحت تحترم القانون الدولي وحقوق الانسان الفلسطيني.

وإذا كان هنالك ضرورة للقاء وجها لوجه من أجل رأب الصدع في العلاقات ما بين الشعبين كما هو مذكور في برنامج نشاطات «شعب لشعب» فان ظواهر الفصل مثل الجدران والحواجز تعرقل نجاحها بالتأكيد. ويختتم الدكتور سابيللا مقاله باقتراحات موجهة الى مجموعات السلام الاسرائيلية والدولية بتركيز جهودها على تغيير السياسات الاسرائيلية مع العمل الموازي لفضح التأثيرات السلبية للفصل. وينصح المجموعات الفلسطينية بأن تركز جل عملها على إعادة بناء المجتمع الفلسطيني. والعناية بالتأمين الاجتماعي للسكان بالإضافة الى مؤسسة العمل الحكومي بالذات من أجل بناء القدرة على مواجهة سياسات الفصل السلبية المستمرة.



### تعاون المجتمع

### المدني الاسرائيلي -

### الفلسطيني : محتوى

### واستراتيجيات جديدة

وليد سالم

الدكتور وليد سالم هو مدير مكتب بانوراما في القدس، وفي ما يلي تلخيص لمقاله الذي يتطرق للادعاءات الاسرائيلية بأنه لا يوجد شريك للمفاوضات، والى وجهة نظر ووضع المجتمع المدني ضمن هذا اطار.

لقد هدمت التطورات الأخيرة على صعيد الحكومات العلاقات ما بين المجتمع المدني على جانبي الصراع. وتتضمن التهديدات الجديدة للتعاون نطاقاً واسعاً من المعوقات الحالية مثل القيود المفروضة على التنقل من غزة الى الضفة الغربية وجدار الفصل العنصري والحواجز المعيقة للتنقل على الطرق. ولا تساعد هذه المعوقات بالإضافة الى العنف المتصاعد وتوسيع المستوطنات على زيادة الأمل في كلا الجانبين. ولا يبدو حل الدولتين أقرب. بل تبدو مؤسسة الأمن الانساني في المنطقة برمتها في خطر.

ولقد تدهور أثر حركات المجتمع المدني للسلام وحل النزاع مؤخراً لعدة أسباب لأنها فشلت في تغيير تكتيكاتها للتأقلم مع ظروف التفرقة الجديدة. وكانت إحدى الاخفاقات الأخرى هي عدم قدرة هذه الحركات أيضاً على اشراك الجمهور العادي المتدين في حوار مناسب وفعال. لأنها تفتقر لمهارات الاتصال مع الجمهور. ويجب تغيير شكل الاتصال الى الوتيرة التصاعديّة أي من القاعدة الى الأعلى حيث يتم احترام آراء الجميع بغض النظر عن منزلتهم.

ولذلك على منظمات المجتمع المدني بعد تناولها لقضية بناء العلاقات ما بين المجموعات في محيطها من أجل الحوار. أن تركز على تناول الأسئلة المتعلقة بالحفاظة على خيار حل الدولتين وأمن الشعبين. والحفاظ على العملية الديمقراطية والوساطة والانفصال والقضايا الأخرى التي على المجتمع المدني الاهتمام بها هي تشجيع مفاوضات المسار الثاني واستهداف الجماهير العريضة بالإضافة الى الحكومة. وتشجيع المشاريع المشتركة غير العنيفة ونشاطات السلام. ولكن يجب تأجيل رأب الصدع حتى يتم وضع حل الدولتين في مقدمة الأولويات. بحيث تتضمن هذه الأولوية مرحلتين الانفصال ما بين اسرائيل ومشاريع الاستيطان وانفصال اسرائيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلال تلك الفترة على حماس التحرك نحو مواقف أكثر وسطية. ولن يتم إجاز ذلك الا عبر اشراك المجتمع المدني.

# أبعاد فوز حماس... وتحديات المستقبل

أن لا تكون أداة لمعاينة الشعب الفلسطيني وحرمانه من الدعم المادي الدولي لتمكينه من العيش في الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية كما هو الحال اليوم.

ومع أننا ضد ونرفض وقف الدعم عن الحكومة الفلسطينية بحجة أنها أصبحت حكومة برئاسة حماس. إلا أنه إذا تم ذلك بالفعل، فإنه لا بد من إيجاد الآليات والوسائل الأخرى البديلة لاستمرار تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وضمان استمرار تقديم الخدمات الحياتية كالصحة والتعليم والمياه والكهرباء والخدمات البلدية وغيرها.

وعلى الصعيد السياسي فإن إدعاء القادة الإسرائيليين بأن وصول حماس إلى الحكم بأكثرية كبيرة في المجلس التشريعي والحكومة سيؤدي إلى شلل في الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سياسية للصراع. بحجة أن برنامج حماس معروف وهو تدمير إسرائيل. وأن إسرائيل إزاء هذا البرنامج ستواصل خطواتها أحادية الجانب بحجة عدم وجود شريك فلسطيني. وستواصل بنفس الوقت بناء الجدار وتكثيف الاستيطان في المناطق «الحيوية لأمن إسرائيل» وتعزيز السيطرة على مدينة القدس لفصلها نهائياً عن بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وكذلك على غور الأردن.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني لم يأت فقط بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية وإنما منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحصار الرئيس الراحل ياسر عرفات. وبدء شارون سياسته الأحادية منذ عام ٢٠٠٢ للانفصال عن غزة. سعياً نحو تثبيت الحدود من طرف واحد في الضفة الغربية وفقاً لما تراه وتريده إسرائيل.

## ثم ماذا بعد

إزاء هذا السباق في مهاجمة حماس والدعوة إلى محاربتها يتساءل المراقب عن حقيقة ما يجري على الساحة. وهل أخذت حماس كل ذلك في حساباتها قبل الإقدام على المشاركة في الانتخابات التشريعية. أم أن النتائج جاءت أكبر من التوقعات. وأن الانتصار قد يتحول إلى شرك أو مأزق.

من الممكن القول أولاً وقبل كل شيء أن مجرد مشاركة حماس في الانتخابات الفلسطينية تعني ببساطة أن حماس قررت القيام بدور سياسي تلعبه في الساحة الفلسطينية الإسرائيلية. فالذي يدخل الانتخابات يسعى لدخول البرلمان والمشاركة في الحياة العامة سواء كان في الحكومة أو المعارضة. علماً بأن وجود الأحزاب أو الحركات الراديكالية في المعارضة هو دائماً أسهل عليها من تحمل مسؤوليات الحكم والتعامل مع الالتزامات الإقليمية والدولية التي تترتب على أية حكومة تسعى لأن تكون جزءاً من المجتمع الدولي. وأداء اللعبة السياسية وفقاً للقوانين والمعايير الدولية. ولكن طالما أن حماس قررت المشاركة في الانتخابات. وفازت بهذه الأكثرية الساحقة. وقبيل أن يكلف أحد قادتها بتشكيل الحكومة المقبلة. فإن من المؤكد أنها قد وضعت قدمها في ركاب العمل السياسي شأنت أم أبت وأنها ستواجه لحظة الحقيقة التي تتطلب منها اتخاذ العديد من القرارات المصيرية التي لم تكن لتضطر لاتخاذها لو كانت في المعارضة أو لو بقيت خارج إطار اللعبة السياسية.

## حماس اليوم أم حماس المستقبل

لقد بدأت الأصوات الصادرة عن بعض قادة حماس في الداخل والخارج تتبنى لهجة رجال الدولة. وتحاول إصدار مؤشرات إيجابية ومطمئنة عن نوايا حماس المستقبلية. ولكن دون إحداث أي تغيير جوهري في برنامج حماس أو ميثاقها. وكل ما تحدث عنه حماس في هذه المرحلة هو عرض هدنة طويلة الأمد على إسرائيل. والسعي لتشكيل حكومة موسعة على قاعدة الشراكة مع فتح وغيرها من القوائم التي فازت في الانتخابات التشريعية. وفي المقابل فقد بادر عدد من قادة فتح البارزين إلى الإعلان بدون تحفظ عن رفض المشاركة مع أية حكومة برئاسة حماس. ثم عاد بعضهم ليوضح بأن فتح لن تشارك في أية حكومة تشكلها حماس ما لم تلتزم ببرنامج سياسي يشكل أرضية مشتركة بينها وبين فتح ومثل هذا البرنامج لا بد أن يتضمن الالتزام بكافة الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

وعلى أية حال. فإنه استناداً إلى حقيقة أن حماس شاركت في الانتخابات التشريعية وما يعنيه ذلك من الناحية السياسية. وإلى التصريحات البراغمية الصادرة عن العديد من قادة حماس البارزين. فإن بالإمكان المجازفة والقول بأن حماس التي وصلت إلى الحكم بأسلوب ديمقراطي وشفاف. لن تفرط بهذا الإنجاز الذي يشكل إنجازاً للحركة الإسلامية والإخوان المسلمين على صعيد العالم العربي والإسلامي. وستبذل كل جهد لحماية هذا الإنجاز والحفاظ عليه والبقاء في الحكم. وأن هذا الجهد سيشمل أيضاً إحداث تغيير جوهري تدريجي في برنامجها.

فإذا ما أرادت حماس الاستمرار في السلطة. فإن عليها أن تقبل بكافة الالتزامات والقيود التي سيواجهها بها المجتمع الدولي وفي مقدمتها القبول بأن هذه الحكومة هي استمرار للحكومات التي سبقتها. وأنها - أي حكومة حماس - ملتزمة بكافة الاتفاقيات والالتزامات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية. وهذا يعني ببساطة أن تتخلى حماس عن ميثاقها. وعن برنامجها. وأن تنتقل إلى موقع آخر مختلف تماماً. تتحدث منه بنفس اللغة والمفاهيم التي كانت تتحدث بها فتح منذ توقيع اتفاق أوسلو بالأحرف

لم يكن التصويت لحماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة تصويتاً لبرنامجها وتأييداً لنهاجها وخيارها العسكري بالطلق. وإنما كان تعبيراً عن عدد من العوامل أدت مجتمعة إلى ارتفاع النسبة التي حصلت عليها من أصوات الناخبين. ورغم مبالغة البعض في تقدير حجم الانتصار الذي حققته. إلا أن المعيار الحقيقي لتوجهات الرأي العام. ولنبيذ الشارع الفلسطيني هو نتائج الانتخابات النسبية في دائرة الوطن والتي حصلت فيها حماس على ٤٤٪ من مجموع أصوات المقتربين. أي أنها لم تحصل على



المحامي زياد أبو زياد

تأييد الأغلبية المطلقة للشعب الفلسطيني. بالرغم من حصولها على الأغلبية المطلقة في المجلس التشريعي وذلك نتيجة لاعتماد أسلوب الانتخابات الشخصية في الدوائر. وعلى أية حال. فإن من أبرز العوامل التي أثرت على نتائج الانتخابات الفلسطينية هي ما يلي:

- الربط بين السلطة الفلسطينية والفساد. ثم الربط بين فتح والسلطة. وبالتالي ربط فتح بالفساد. وقد أصبح الحديث في هذا الموضوع مغرباً ومتداولاً لا سيما في مجتمع يعاني من الفقر والحرمان. ويتطلع أكثر فأكثر إلى العدالة الاجتماعية والنزاهة. وبالتالي كان الشعار الذي طرحته حماس «الإصلاح والتغيير» يلقى هوى في نفوس الناخبين.
- فشل العملية السياسية التي جاءت بالسلطة الفلسطينية. والتي وعدت الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. فقد كانت النتيجة عكسية. وأدى فشل هذه العملية إلى اندلاع العنف. إضافة إلى أن إسرائيل ظلت تواصل طيلة السنوات الخمس عشرة الماضية سياسة التوسع والاستيطان. كما قامت في السنوات الأخيرة ببناء جدار الفصل بحجة الأمن. وأدى هذا الجدار إلى التهام المزيد من الأراضي الفلسطينية. وأصبح من الشائع والمنداول اتهام السلطة الفلسطينية التي تقودها فتح. بأنها هي التي جاءت بالاستيطان والجدار لسوء إدارتها للمفاوضات وللتنازلات المجانية التي قدمتها لإسرائيل.
- وقد أدى الوضع الأمني المتدهور. وتشديد الإغلاق والحصار وبناء الجدار إلى تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والفقر ومن الطبيعي أن يتم إلقاء مسؤولية ذلك على عاتق السلطة الفلسطينية وعلى رأسها فتح. كما أدى التدهور الأمني. إلى انعكاسات سلبية على الأمن الداخلي الفلسطيني. وانتشار الفوضى وانعدام سيادة القانون والقضاء وتحميل «فتح» باعتبارها في السلطة مسؤولية هذا الأمر أيضاً.
- التفكك والصراع الداخلي في حركة فتح. وفشل الانتخابات التمهيدية (البرلمانية) التي أجرتها الحركة لانتخاب مرشحها سواء في الدوائر أو القائمة النسبية. مما أدى إلى عدم توفر الدعم الكامل للقائمة النسبية إضافة إلى تصارع أبناء الحركة ضد بعضهم البعض ونزول العديد منهم بصفة مرشحين مستقلين. وكانت نتيجة ذلك تفتت الأصوات وتوزعها بين العديد من مرشحي فتح. في حين قدمت حماس عدداً محدوداً من المرشحين هو بنفس عدد المقاعد المحددة لكل دائرة. ولم تشهد أي جدل أو خلاف حول قائمتها للانتخابات النسبية مما أدى إلى إجحاحهم وسقوط مرشحي فتح. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى النتائج التي نحن بصدها. إضافة إلى عوامل أخرى كاعتماد حماس على إثارة العواطف الدينية بل وابتزازها أحياناً مثل رفع شعار «صوتك أمانة تحاسب عليه يوم القيامة». وكذلك قيامها بتوزيع الخدمات والمساعدات المادية للأسر الفقيرة والمعوزة. واعتماد المساجد أماكن للتواصل مع عامة الناس وكسب ثقتهم. والضجة التي أثارها إسرائيل ضد مشاركة حماس في الانتخابات. والتي أدت في المحصلة إلى زيادة شعبية حماس وتعاطف الناس معها. ولعل ما يستدعي الانتباه. أن الناخبين يرون في الاحتلال السبب الرئيسي لكل متاعبهم ومعاناتهم. ويندر أن يسمع المراقب أحداً يقول مثلاً بأن العمليات الانتحارية داخل إسرائيل هي التي أتت بالجدار والإغلاق والحصار. بل بالعكس فإن الناس تتعاطف مع من يقاوم الاحتلال ويصبح هدفاً أو ضحية لاعتدائه.

## الموقف من حكومة حماس

الذي يصغي لما يصدر عن الحكومة الإسرائيلية من أقوال وأعمال فيما يتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية يلاحظ أن هذه الحكومة تهدد باستمرار بأنها ترفض التعامل مع حكومة برئاسة حماس أو مشاركتها. وأنها ستتوقف عن دفع المستحقات الضريبية التي جمعتها نيابة عن السلطة وفقاً لاتفاق باريس وتبلغ حوالي خمسين مليون دولار شهرياً.

إن الدعوة إلى ممارسة الضغط على حماس لحملها على الاستجابة للشروط الدولية المطروحة عليها وهي نبذ العنف والإرهاب. والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. والاعتراف بكافة الاتفاقيات الموقعة بين المنظمة والسلطة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. يجب

الأولى. بل ومنذ انعقاد المجلس الوطني التاسع عشر في الجزائر عام ١٩٨٨ والقرارات التاريخية التي اتخذها بالاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والقبول بمبدأ الحل على أساس الدولتين وبمبدأ التقسيم. وإذا ما حدث هذا فإننا سنجد أنفسنا أمام حماس جديدة هي أقرب إلى فتح تطلق على نفسها اسم «حماس». وربما تستطيع أن تفتح ذراعيها لاستقبال كل كوادر فتح التي لم تكن راضية عن قيادتها بسبب نهجها التفاوضي وما لحق بها من اتهامات بالفساد أو الاستئثار بالسلطة.

ويقينا أنه سيكون أمام حماس، في طريقها لإحداث التغييرات المتتالية في برنامجها لتتبنى في نهاية الأمر كل المواقف الفتاوية. سيكون أمامها فرصة إحداث هذه التغييرات مقابل تغييرات متتالية في الموقف والسياسة الإسرائيلية سيرها الناخب الفلسطيني بأنها إنجازات حققتها حماس. وأن حماس تقدم التنازل إثر التنازل ولكنها تأخذ إزاء كل تنازل تقدمه، تنازلاً إسرائيلياً مقابلاً. وليس كما فعلت فتح التي كانت تقدم التنازل إثر التنازل دون تحقيق أي مكسب يذكر من إسرائيل. التي عادت خلال انتفاضة الأقصى الأخيرة لاحتلال كافة المناطق التي أخلتها أثناء إعادة الانتشار بعد البدء بتنفيذ اتفاقية أوسلو.

أما إذا كان هذا الافتراض هو إسراف في التفاؤل وأن حماس لن تغير برنامجها. ولن تقبل الالتزام بكافة التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. أو أنها وضعت لنفسها جدولاً زمنياً للتنازل لا يتفق وتسارع الأحداث من حولها فإنها ستجد نفسها في مشكلة.

فإسرائيل تشن حملة دبلوماسية واسعة ضد حكومة حماس وتحاول تأليب المجتمع الدولي ضدها. وهذا يتطلب من حماس أن تكون حازمة في قرارها. فإذا ما كانت لديها النية في أن تأخذ في حساباتها المتغيرات الإقليمية والدولية، وأن تدخل تغييرات جوهرية في برنامجها. فإن عليها أن تفعل ذلك في إطار زمني ينسجم وتسارع الأحداث. ولا يفقد أي تغيير يمكن أن تدخله في برنامجها قدرة ذلك التغيير على إحداث تغيير مقابل في علاقاتها مع المجتمع الدولي والاستحقاقات التي تطالب إسرائيل تقديمها مقابل هذا التغيير. وعليها في هذا الصدد الاستفادة من تجربة منظمة التحرير الفلسطينية بإضاعة العديد من الفرص والمبادرات نتيجة الخضوع للمزايدات الداخلية والتلكؤ في اتخاذ القرارات المصيرية.

وإذا ما كانت حماس عازمة على عدم إحداث أي تغيير في برنامجها. فإن عليها أن تدرك بأن العالم لا يتعامل مع سياسة التسوية والمماثلة. وأن تتجنب مثل تلك السياسة. وأن تؤكد بوضوح أن خيارها هو خيار المقاومة. وأنها في حين تعرض على إسرائيل هدنة طويلة الأمد فإنها تعرض ذلك بمعزل عن أية مرجعية سياسية أخرى تستند إلى أوسلو أو أية اتفاقية ذات صلة بها.

وفي جميع الأحوال فإن إسرائيل ستكون هي الرابحة سواء إذا تم ترويض حماس ودفعها للسير على الطريق الذي سلكته فتح من قبل أو استغلال وجودها في الحكم للمضي في سياسة الخطوات أحادية الجانب وتثبيت حدود وواقع جديد في الضفة الغربية والقدس بعد أن فرغت من فعل ذلك في قطاع غزة بحجة عدم وجود شريك فلسطيني.

ويقينا أن الاختبار الحقيقي الذي وضعت حماس نفسها أمامه هو اتخاذ القرار ما إذا كانت هي حركة براغماتية قابلة على التكيف من أجل البقاء أو أنها حركة منغلقة تضع نصب أعينها هدفاً لا تحيد عنه مهما كانت المتطلبات أو المعطيات الإقليمية والدولية.

وإذا ما قررت حماس أنها لا تريد أن تتغير. فإن من المتوقع حدوث انقسام داخلها بين التيار الذي يصدر تلميحات وإشارات عقلانية براغماتية. والتيار الذي يحاول التشبث بالموقف التقليدي المعروف للحركة.

وإذا ما ساد التيار البراغماتي. فستصبح كما أسلفنا صورة مجددة لحركة فتح. أما إذا ساد التيار المتشدد الرافض التغيير أو التغيير فإن المستقبل سيكون قاسياً. ومع أن فشل حماس في الساحة السياسية سيكون حتماً في هذا الحال. إلا أن من الصعب التنبؤ بمصيرها كحركة مقاومة اختارت الأسلوب العنفي لتحقيق برنامجها.

## حماس ورئيس السلطة

لقد وصل رئيس السلطة محمود عباس الحكم من خلال انتخابات تشريعية شفافة ونزيهه جرت في مطلع العام الماضي حاز خلالها على ٦٣٪ من أصوات الناخبين. وبالتالي فهو يتمتع بالشرعية الانتخابية كما أنه يحظى بنسبة تأييد شعبي أكثر بكثير مما حصلت عليه حماس كحركة إذ حصلت على ٤٤٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات النسبية. والسؤال الذي يطرحه العديد من المراقبين والسياسيين هو كيف سيكون شكل العلاقة بين الرئيس عباس الذي ينتمي لحركة فتح. ورئيس الوزراء والحكومة التي تنتمي لحركة حماس. وإذا ما كان سيحدث هناك صراع على السلطة أو انشقاق عمودي في السلطة يجعلها تتبنى برنامجين متناقضين. ومن منهما سيستطيع فرض إرادته على الآخر؟

لقد أثبت الرئيس عباس خلال السنة الأولى لحكمه بأنه يستطيع أن يكون رجل دولة. وأن يترفع عن الاعتبارات الحزبية الضيقة وأنه رئيس لكل الشعب الفلسطيني وليس فقط لمؤيدي فتح. فقد أصر على إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها رغم التحذيرات من أن حزبه سيكون هو الخاسر في هذه الانتخابات. واستطاع أن يوفر لهذه الانتخابات الأجواء الأمنية الكافية لنجاحها وإعلان نتائجها واعتماد تلك النتائج دون أية مواجهات عنفية. وتحقيق قبول الجميع والتزامهم بها.

ومع ذلك، فإنه يؤخذ على الرئيس عباس بشكل عام التباطؤ في اتخاذ القرارات. وإذا ما أراد الرئيس عباس أن يقوم بدوره كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية. ورئيس للسلطة. وأن يحاول التوفيق بين صفته تلك وبين صفته الفتاوية التي تملي عليه أيضاً. أن يكون حريصاً على فتح وعدم اختفائها من الخريطة السياسية. فإنه سيجد نفسه أمام مهمة صعبة تتطلب منه تغيير أسلوبه في الحكم. ليصبح أكثر حزمًا وقدرة على اتخاذ القرارات بسرعة. في مواجهة حكومة تنتمي لحزب آخر غير حزبه. وتتبنى برنامجاً مناهضاً للبرنامج الذي انتخب هو على أساسه.

## حماس ومنظمة التحرير

لقد حاولت حماس في الماضي وضع شروط معينة للمشاركة في أطر ومؤسسات منظمات التحرير الفلسطينية ولكنها لم تستطع الحصول على تلك الشروط بحجة أنها تبالغ في تقدير حجمها وأنها تطالب بنسبة تمثيل أكبر من حجمها الحقيقي. ولكن حركة حماس تشعر اليوم بثقة أكبر في النفس. وقد تطالب بتمثيل في منظمة التحرير الفلسطينية بنفس الحجم الذي حصلت عليه في المجلس التشريعي.

وإذا ما فعلت ذلك. فإن الرد هو أن ليس من الضرورة أن تكون توجهات الرأي العام الفلسطيني في الخارج مطابقة لما هو في الداخل. إضافة إلى أن تأييد ٤٤٪ الذي حصلت عليه حماس في الداخل لم يكن كله من شريحة واحدة تؤيد حماس وتنتمي إليها وإنما ضم نسبة عالية من المواطنين الذين أرادوا أن يروا إصلاحاً وتغييراً في الحكم. أو أرادوا ببساطة أن يعاقبوا فتح على سوء أدائها في الحكم.

ومن المتوقع أن الرئيس عباس. بصفته الفتاوية. سيعمل على محورين: الأول. إعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. وإعطاء المنظمة دوراً فعلياً في العملية التفاوضية واتخاذ القرار في كل ما يتعلق بها. والحفاظ على الدور الريادي لحركة فتح في إطارها. والميلولة دون هيمنة حماس عليها. وأن يعمل على أن تكون حماس عاملاً مشاركاً وليس حاسماً. وأن تلتزم بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية على أساس ديمقراطي يحترم إرادة الأكثرية.

أما على صعيد حركة فتح. فإن التحديات التي يواجهها الرئيس عباس. بصفته الفتاوية. تبدو أكبر وخطر بكثير من التحديات التي يواجهها لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

فمنظمة فتح لم تقم بتجديد مؤسساتها وقياداتها منذ أن انعقد مؤتمرها الخامس عام ١٩٨٩. ورغم أن هناك إطار قيادي هو اللجنة المركزية لحركة فتح. إلا أن عدداً من أعضاء هذه اللجنة إما أنهم استشهدوا أو توفوا. في حين أن عدداً آخر قد أصبح يُعاني من المرض أو الشيخوخة. ومع ذلك فإن من تبقى من أعضاء اللجنة المركزية ما زالوا يطعنون بأنهم يتمتعون بشرعية الانتخابات ويصرون على ممارسة دورهم القيادي لحركة فتح. بل ولقد أظهرت التطورات الأخيرة في الحركة أن هناك توجهاً « لإعادة الانتشار » داخل الحركة وضم عدد من رؤساء اللجان إلى اللجنة المركزية وإعادة توزيع المهام بغية الإبقاء على اللجنة المركزية الحالية. وإيجاد المبرر لعدم إجراء انتخابات حركية جديدة في المستقبل المرئي للعين.

لقد مرت الحركة بمتغيرات عديدة منذ عام ١٩٨٩ كان أبرزها الانتفاضة الأولى. وعملية السلام بعد أوسلو. وانتفاضة الأقصى. ولقد برزت نتيجة لهذه الأحداث قيادات ميدانية مناضلة. ترى في نفسها صاحبة الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الحركة. وبعضها يدعو للتمرد على أعضاء اللجنة المركزية الحالية ويطالب بانعقاد المؤتمر العام السادس للحركة لتجديد أطرها وقيادتها وضخ دماء جديدة في عروقها.

وإذا كانت الانتقادات لم تمتد لتطال المجلس الثوري للحركة. إلا أن انعقاد المؤتمر العام سيسهم أيضاً في ضخ دماء جديدة في عروق المجلس الثوري.

وعلى الرئيس عباس إذا أراد أن يعيد الدور لحركة فتح. وأن يقضي على ظاهرة التشرذم والانقسام التي بدأت تظهر وبشكل خاص نتيجة للانتخابات التمهيدية (البرايمرز) للمجلس التشريعي. فإن عليه أن يبادر إلى اتخاذ الخطوات العملية لإعادة للممة وضع الحركة وجمع شملها.

وبالتأكيد فإن إعادة رص صفوف الحركة وتماسكها لن يتم على يد اللجنة المركزية الحالية التي تعاني من نقص في العدد والعدة. بل ربما تتطلب الحاجة تشكيل لجنة مؤقته من قيادات ذات مصداقية في الحركة تتولى بدورها إعادة ترتيب وضع الحركة من القاعدة للقمة. مبتدئة بحصر العضوية. وتحقيق مصالحة داخلية ميدانية. وصولاً إلى مؤتمرات في الأقاليم وانتهاء بالمؤتمر العام السادس للحركة الذي سينتخب المجلس الثوري واللجنة المركزية.

فوجود حماس في الحكم. سواء كحركة براغماتية تريد الاستمرار في الحكم. أو حركة متشددة قد تضطر إلى التفريط به أو التنازل عنه. يتطلب أن تكون هناك فتح قوية متماسكة ذات مضمون. وقدرة على الفعل والتأثير. وأن تعود لدورها التاريخي القائد للنضال الوطني الفلسطيني.

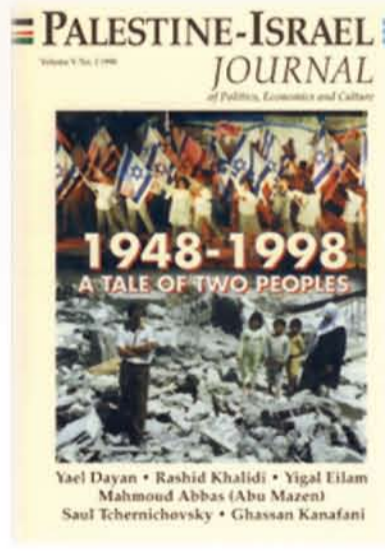
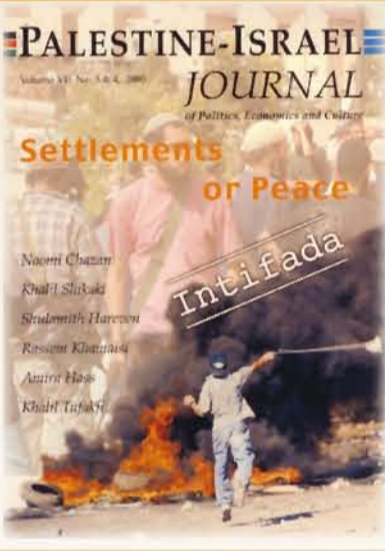
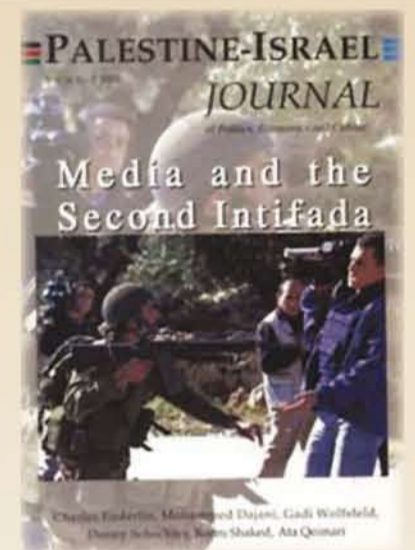
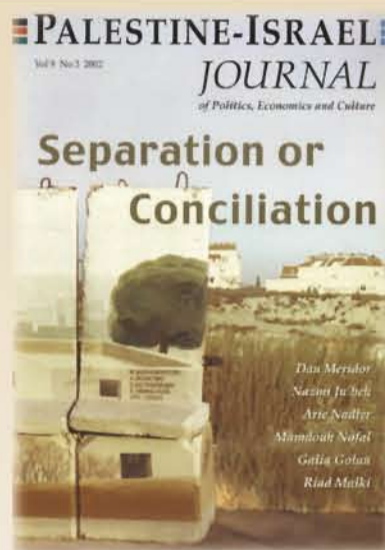
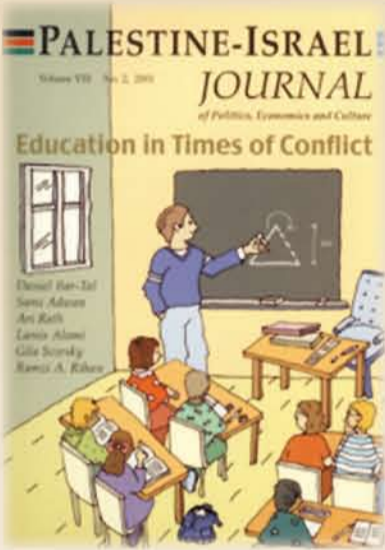
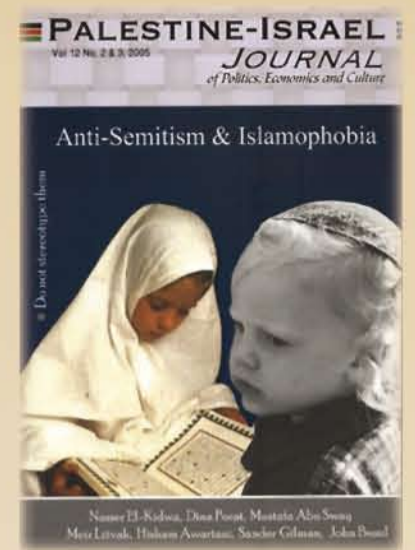
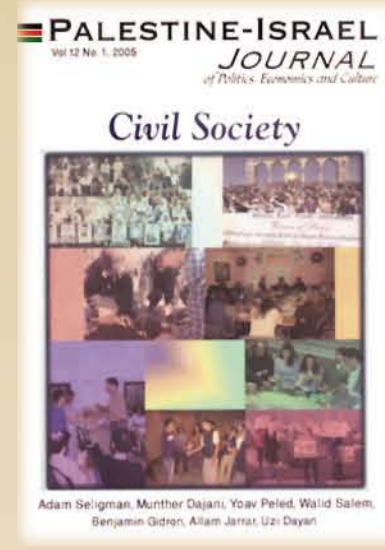
إن أحداً لا يستطيع الاستهانة أو التقليل من القوة الكامنة لفتح على الأرض. ولكن المهم هو معرفة كيف يمكن استنهاض تلك القوة الكامنة وتوظيفها لإعادة الحركة إلى دورها القيادي التاريخي في قيادة النضال الفلسطيني.

## وثمة كلمة أخيرة

إن محاولة ابتزاز الشعب الفلسطيني وإهانته بوضع الشروط المذلة أمامه لن تؤدي إلا إلى زيادة شعبية حماس والتفاف الناس حولها. ولا بد أولاً من إعطاء الوقت المعقول لحماس لتنزل عن الشجرة العالية التي تسلقت عليها. وبنفس الوقت فإن هناك اليوم. أكثر من أي وقت مضى. حاجة ماسة إلى مبادرة دولية تستند في الجزء الأول منها على التنفيذ السريع والمتوازي وغير المتردد للمرحلة الأولى من خريطة الطريق. وتضمن الجزء الثاني منها خطة عملية لتحقيق سلام دائم وعادل تأخذ في الاعتبار مبادرة السلام العربية التي أعلنت في بيروت عام ٢٠٠٢ وآخر ما توصلت إليه المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية عام ٢٠٠٠ برعاية الرئيس الأميركي كلنتون وتعتمد مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية وحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ووضع آلية وجدول زمني لتنفيذ تلك الخطة.

مثل هذه المبادرة الدولية ستكون الاختبار الحقيقي لنوايا كل من حماس وإسرائيل. وستوفر الفرصة لتدخل دولي لفرض حل في مصلحة كل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

- كاتب المقال محام وصحفي، نائب وزير سابق في السلطة الوطنية الفلسطينية.**



## مجلة فلسطين - اسرائيل

### سياسية اقتصادية وثقافية

مجلة فلسطين - اسرائيل هي مجلة فصلية تصدر مرة كل ثلاثة أشهر وتتضمن ملفاً خاصاً بكل عدد، بالإضافة الى مقالات تعبر عن وجهات نظر في مواضيع الساعة، إضافة الى الباب الثقافي والاقتصادي يمكن الحصول على المجلة من عدد من المكتبات المتخصصة، بالإضافة الى الاشتراكات حيث أن قائمة المشتركين تضم مشتركين من مختلف أنحاء العالم بينهم المثات من الجامعات والأكاديميين والسياسيين والصحفيين والمعنيين بالصراع الاسرائيلي - الفلسطيني.

يتم إصدار المجلة بدعم من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأخرى المهتمة بتشجيع الحوار الاسرائيلي - الفلسطيني، وتحرص المجلة على المحافظة على استقلاليتها، ولا تتلقى أية مساعدات حكومية أو رسمية، كما تحرص على عدم ممارسة أية رقابة على المواد التي تنشرها، وبالتالي فإن ما ينشر في المجلة إنما يعبر عن رأي كاتبه.

يمكن للمعنيين في الاطلاع على المجلة أن يكتبوا إلينا طالبين نسخة مجانية للاطلاع عليها وأخذ فكرة عن المجلة، دون التزام من طرفهم، والمجلة ترحب بالمشتركين الجدد كما أن بالامكان معرفة المزيد عن المجلة بواسطة الصفحة الالكترونية: [www.pij.org](http://www.pij.org)

ويمكن الاتصال بالمجلة إما بواسطة البريد الالكتروني: [pij@palnet.com](mailto:pij@palnet.com) أو بواسطة البريد على العنوان التالي: ص.ب. 19829 القدس.

أما بالنسبة لأسعار الاشتراكات فهي على النحو التالي:

للأفراد 100 شيكل، للمؤسسات 120 شيكل/ وسعر خاص للطلاب والمتقاعدين 80 شيكل.